ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أكبر مناورات عسكرية روسية منذ ٤٠ عاماً

جورج حداد

هدّدت القيادة السياسية والعسكرية الأميركية أنها، بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا، ستضرب القوات الوطنية السورية، وتمنعها من تصفية العصابات التكفيرية الإرهابية في إدلب وتحرير كامل الأراضي السورية من هذه العصابات. وحملت هذه الرسالة تهديدا مبطنا للقوات التابعة لحلفاء سوريا الذين يشاركون في الحملة العسكرية ضد الإرهابيين، اي بما في ذلك القوات الروسية. وأفادت معلومات المخابرات الروسية ان اميركا وعملاءها يقومون بتحضير مسرحية جديدة لاستخدام السلاح الكيماوي من قبل القوات النظامية السورية، لتبرير الضربة المبيتة ضد سوريا وحلفائها في المعركة الفاصلة في شمال سوريا. وقد انعكس ذلك على الموقف التركي المتذبذب لجهة امتناع تركيا عن المشاركة في او دعم المعركة الفاصلة مع الارهابيين. وافادت المعلومات الروسية ان الضربة الاميركية اصبحت جاهزة عسكريا ولم تعد تحتاج لسوى اعطاء الاشارة من قبل البنتاغون. وقالت المصادر الروسية المسؤولة انه في حال التعرض للقوات الروسية المشاركة في المعركة ضد الارهابيين فإن ذلك يعتبر تحديا مباشرا لروسيا وان الامور ستذهب حينذاك في اتجاه آخر.

على هذه الخلفية، أعلن الكرملين أن روسيا بدأت في ١١ أيلول الجاري بإجراء مناورات عسكرية ضخمة في الشرق الأقصى، هي الأضخم منذ نحو ٤٠ سنة. وكانت قد جرت مناورات اعتبرت هي الأضخم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في سنة ١٩٨١ في عهد ليونيد بريجنيف، وسميت حينذاك مناورات "الغرب ـ ٨١" وكان الغرض منها التدرب على شن الهجوم

العام على الكتلة الغربية. وقد اطلقت على المناورات الحالية تسمية "الشرق ـ ٢٠١٨" وهي الأضخم في التاريخ الحديث لروسيا، وستستمر مدة اسبوع كامل حتى ١٧ ايلول الجاري.

ويشارك في المناورات ٣٠٠,٠٠٠ جندي، و٣٦,٠٠٠ دبابة وآلية عسكرية، واكثر من ١٠٠٠ طائرة مقاتلة وهليكوبتر وطائرة مسيرة وطائرة بعيدة المدى وطائرة نقل عسكرية، وحوالى ١٠٠ سفينة حربية وسفينة إمداد. وتشترك في المناورات قوة حربية صينية تتألف من ٣٥٠٠ رجل، وقوة حربية اخرى من جمهورية منغوليا.

وتمتد المناورات على مسافة ٧٠٠٠ كلم برية و٤٠٠٠ كلم بحرية، وهي تمتد من المحيط المتجمد الشمالي حتى المحيط الهادي وتشمل ثلاثة بحار هي بارنغ واوخوتسك وبحر اليابان وخليجي كرونوتسك وافاتشينسك.

شاركت في المناورات جيوش القطاعين الشرقي والاوسط في المساحة الروسية، وقوات اسطول الشمال، وجميع وحدات الانزال

وتتضمن المناورات التدرب على نشر واعادة تجميع القوات على امتدادات قارية، والعمليات الهجومية ولا سيما الهجمات الاستراتيجية والتكتيكية النووية، والعمليات الدفاعية ولا سيما ضد الاهداف الجوية والفضائية والاجسام الطائرة والصواريخ المجنحة للعدو المفترض، والاستخدام الواسع للتكنولوجيا الروبوتية والطائرات المسيرة، وعمليات سحق الهجمات البرية وابادة التجمعات البحرية المعادية، وتزويد الطائرات بالوقود في الجو والهبوط في مطارات ميدانية مستحدثة، وعمليات الانزال الجوي والبحري وغيرها من التاكتيكات الحربية، مع الاخذ بالاعتبار التجربة العملية للقوات المسلحة الروسية المقاتلة في سوريا.

وشاركت في المناورات جيوش القطاعين الشرقي والاوسط في المساحة الروسية، وقوات اسطول الشمال، وجميع وحدات الانزال.

وتجري المناورات بقيادة وزير الدفاع جنرال الجيش سيرغي شويغو. ويشارك فيها نواب وزير الدفاع، ورؤساء اركان جميع القوات الروسية، وقادة مختلف الاسلحة.

لقد اخافت هذه المناورات الدول الغربية بشدة. ولهذا دعا وزير الدفاع شويغو الملحقين العسكريين في موسكو ولا سيما من دول الناتو والكتلة الغربية والدول الموالية للغرب ليطمئنهم ويؤكد لهم الطابع الدفاعي لهذه المناورات وانها ليست تمهيدا لشن هجوم مبيت على الكتلة الغربية.

هذا وكتبت النسخة الالكترونية لجريدة The Telegraph الانجليزية ان مناورات "الشرق ـ ٢٠١٨" تعد انتصارا للرئيس فلاديمير بوتين، الذي طرح كأولوية رئيسية مسألة تحديث القوات المسلحة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وهذا يؤكد طموح روسيا الحديثة لان تبرز كلاعب عسكري ودبلوماسي كبير على المسرح الدولي.

ويعبر العديد من المراقبين عن الاعتقاد بأن هذه المناورات تبرهن عن استعداد روسيا للمواجهة في حال نشوب صدام نووي.

وحسب رأي الصحيفة الانجليزية فإن هذه المناورات ليست فقط استعراضا لقوة روسيا بل هي ايضا تعبير عن تطور العلاقات الروسية ـ الصينية. وهي ترى ان النطاق الواسع غير المسبوق للمناورات هو بمثابة تحذير لواشنطن ان لا تتابع توتير العلاقات مع روسيا ولا تستفزها في النطاق العسكري.

الصين وروسيا من فلاديفوستك: نواة نظام عالمي جديد

محمود ريا

شكل انعقاد المنتدى الاقتصادي الشرقي الرابع في مدينة فلاديفوستك في أقصى الشرق الروسي فرصة للقيادتين الروسية والصينية لاستكمال مسار واعد لتطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

إنها الزيارة السابعة التي يقوم بها الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى روسيا منذ توليه منصبه عام ٢٠١٢، وهو اللقاء الثالث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذا العام، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن العلاقات بين البلدين العملاقين في شرق آسيا تتجه أكثر فأكثر نحو منحى الشراكة الكاملة، وإن لم يصفها بعد أي مسؤول في كلتا العاصمتين، بكين وموسكو، بعلاقة تحالف.

وليست أرقام الزيارات وحدها هي اللافتة، بل إن الأرقام الاقتصادية تدفع إلى الاعتقاد بأن البلدين يعوّل أحدهما على الآخر لتجاوز المرحلة الضبابية التي يعيشها العالم في الفترة الأخيرة، ولا سيما مع حالة الهياج التي تعيشها الولايات المتحدة الأميركية، بقيادة رئيسها المغامر دونالد ترامب.

فالتبادل التجاري بين البلدين سيقفز إلى أكثر من مئة مليار دولار هذا العام، وباتت روسيا

المصدّر الأول للبترول والغاز إلى الصين، ومن المتوقع أن ترتفع حصة روسيا في سلّة واردات النفط والغاز الصينية أكثر فأكثر مع استكمال تنفيذ العديد من المشاريع المشتركة التي تم تأسيسها في روسيا خلال السنوات الماضية، كما أن الاستثمارات الصينية المباشرة في روسيا زادت بنسبة سبعين بالمئة في العام ٢٠١٨ عن العام الذي سبقه، إلى غير ذلك من الأرقام التي تدل على تعمّق العلاقات الاقتصادية بشكل غير مسبوق بين الدولتين الجارتين.

هذا في الاقتصاد، أما في السياسة، فإن حالة التناغم بين طروحات البلدين السياسية حول مختلف القضايا الدولية بادية للعيان من خلال التماعة عيني الرئيسين شي وبوتين خلال لقاءاتهما المتعددة، وهي التماعة لا تخفى على المراقبين، الذين يصف بعضهم ما يحصل بين الزعيمين بانه حالة ودّ تفوق تلك الموجودة بين صديقين مقرّبين.

ولا يقتصر الودّ على المشاعر، وإنما يترجم نفسه بشكل عملي في المواقف المشتركة من مختلف القضايا الدولية، حيث تتطابق مواقف موسكو وبكين نحو الكثير من القضايا الدولية، بل وتتحدث العاصمتان بلغة واحدة تجاه العديد من القضايا، وعلى رأسها القضية المركزية على المستوى الدولي الآن، وهي قضية التفرد الأميركي في إدارة العالم، والدعوة إلى التعددية القطبية في العالم.

ففي لقاء فلاديفوستك الأخير بين الزعيمين شي وبوتين، وافق القطبان على القول "إن العلاقات الصينية - الروسية نمت بزخم أقوى خلال هذا العام، ودخلت فترة جديدة من التنمية الأسرع بمستوى أعلى".

وقال رئيسا الدولتين "بصرف النظر عن التغيرات التي طرأت على الوضع الدولي، فإن الصين وروسيا ستقومان بتعزيز علاقاتهما بشكل راسخ، وبحماية السلام والاستقرار على المستوى العالمي".

وفي إشارة إلى "اللغة المشتركة" التي يتحدث بها البلدان في هذه الفترة دعا الرئيس الصيني "الجانبين إلى التمسك الحازم بغايات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والمعارضة المشتركة للأحادية والحمائية التجارية، والمضي قدما في بناء نمط جديد من العلاقات الدولية ومجتمع مصير مشترك للبشرية".

أما الرئيس الروسي فقال من جهته "إن روسيا والصين لديهما العديد من الآراء المتشابهة إزاء الوضع الدولي الحالي"، داعيا الدولتين "إلى تعزيز التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية والمعارضة الحازمة للأحادية وحماية نظام عالمي عادل ورشيد، وتحقيق تنمية وازدهار على نحو مشترك".

والحديث عن رفض الأحادية لدى الرئيسين ليس ترفاً فكرياً أو مناقشة نظرية تنطلق من رؤية أيديولوجية، وإنما هو نابع من واقع العقوبات والحصار اللذين تفرضهما إدارة ترامب الأميركية على كلا البلدين في آن معاً، ما يجعلهما في موقع الدفاع عن المصالح الجوهرية لكل بلد على حدة، وفي موقع المبادر للمساهمة في إقامة نظام عالمي جديد لا يمكن فيه لدولة واحدة أن تفرض على دول العالم الأخرى كلها رؤيتها الضيقة ومصالحها الأنانية، منتظرةً من الدول الأخرى الخضوع والاستسلام دون أي شكل من أشكال المقاومة.

لقد بنت الصين وروسيا نواة لنظام عالمي جديد بدأ بالتشكّل، ويبدو من تكثيف اللقاءات بين مسؤولي الدولتين أن التوجه هو لتمتين أسس هذا النظام، لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لمنع الهيمنة الأميركية من البقاء سيفاً مصلتاً على مستقبل البشرية، بمن فيها أقوى دولها الآن، أي الصين وروسيا.

إعادة استخدام داعش تلوح في الأفق

عبدالله سليمان علي

في سيرة التنظيم تجربة من شأنها زيادة المخاوف من موضوع عودته، إذ كان التنظيم قد تعرض لهزيمة ساحقة على يد "الصحوات" بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ ولم يبق من مقاتليه سوى بضعة مئات كانوا شبه مشردين في صحراء الأنبار.

انتقلت "منطقة خفض التصعيد في إدلب" من كونها آخر حلقة من حلقات القضاء على "جبهة النصرة" حسب الوعد الروسي، لتصبح نقطة بداية لصراع دولي جديد بدأت تباشيره تلوح في الآفاق. قد تكون عناوينه غير واضحة بعد، لكنّ تجسيداته الماثلة في حشود الأساطيل العسكرية في البحر المتوسط بادية للعيان و لا تحتاج إلى طول جهد لقراءة ما وراء أكمتها.

هكذا، على وقع ادّعاءات غير موثقة عن إمكانية استخدام السلاح الكيميائي، والخشية من موجات نزوح جديدة قد تستخدمها أنقرة للضغط على الأوربيين، والتوجس من قوافل المقاتلين الأجانب وخرائط تحركها فيما بعد إدلب، امتلأت أجواء المنطقة بزئير تهديدات متبادلة ليس ضد الارهاب وجماعاته، بل بين القوتين العظميين روسيا وأميركا وسط مناورات عسكرية قام بها الطرفان في المنطقة وحطت رسائل كلٍّ منها في صندوق بريد الطرف الآخر.

في ظلّ هذا الاحتقان الدولي المتصاعد على خلفية التطورات السورية، ثمة أمر بالغ الخطورة يكاد يختفي عن الأنظار بعد أن كان مالئ الدنيا وشاغل الناس، وهو الحرب ضد تنظيم "داعش" ومصير الآلاف من مقاتليه، واحتمال عودته على شكل شبكة سرية تعمل تحت الأرض بعد أن فقد كل شيء فوق الأرض.

ويمكن تسليط الضوء على ثلاثة تطورات هامة قد ينطوي كل واحد منها على مخاطر كبيرة يمكن لتنظيم "داعش" أن يجد فيها طوق النجاة لإعادة هيكلة نفسه وسط انشغال كافة الأطراف عن متابعة محاربته، وهذه العوامل هي: الأول تأزّم الوضع السياسي في العراق الذي شهدت مدينة البصرة أوضح تجلياته العنفية ولم يكن خافياً أن "الحشد الشعبي" القوة الضاربة الأولى التي هزمت داعش كان المستهدف الأبرز في هذه الأحداث. والثاني، تغيير الولايات المتحدة لأولوياتها من محاربة "داعش" إلى مواجهة نفوذ إيران وربما إلى ما هو أبعد من ذلك وصولاً إلى منع روسيا من ترسيخ نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. وأخيراً استخدام بعض الأطراف الدولية معركة إدلب كمنصة لتفكيك المعادلة الثلاثية القائمة بين روسيا وإيران وتركيا وانعكاس ذلك على سيناريوات الحل النهائي للأزمة السورية.

لم يعد هذا الأمر مجرد احتمال بعيد التحقق، خاصة في ظل التقريرين الأميركي والأممي اللذين تحدثا الشهر الماضي عن أعداد مقاتلي "داعش" المتبقين في كل من سوريا والعراق وأنها تتراوح بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ ألفا، وهو ما تقاطع أيضاً مع تقديرات حلف "الناتو" حيث أكد أرندت فون لورشوفون مساعد الأمين العام المساعد للأمن والاستخبارات أن الحلف كان يقدر أعداد داعش بحوالي ٢٩٠٠٠ بقي منهم بعد الهزائم العسكرية ما يقارب عشرين ألفاً.

ولا تقتصر الخطورة على نقطة أعداد المقاتلين وتقديرها، إذ أكد التقرير الأممي الذي تقدمت به "لجنة رصد العقوبات" في الأمم المتحدة أن بنية تنظيم "داعش" ما زالت سليمة وأشارت بشكل خاص إلى استمرار نشاط بعض أهم مكاتبه (أو دواوينه) وهي مكتب التجنيد والمكتب المالي ومكتب الهجرة واللوجستيات بالإضافة إلى عودة نشاط ذراعه الإعلامية "وكالة أعماق".

وفي شهادة من طرف مختلف، كان كلام أبو مهدي المهندس رئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق واضحاً ولا لبس فيه حول "عودة داعش أمنياً" كما حذرت قيادة الحشد في بيان صادر يوم ٨ أيلول من تحركات داعش في بعض المناطق.

أما على المقلب السوري فثمة مساران للقتال ضد داعش أحدهما يقوده الجيش السوري وحلفاؤه، والثاني تقوده الولايات المتحدة مع حلفائها على الأرض "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد). وفيما لم يسجل في المدن والمناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري أي عملية أمنية من تنفيذ تنظيم "داعش"، كان من اللافت أن الأخير نجح في تنفيذ عدة عمليات أمنية في مناطق سيطرة "قسد" من بينها اختطاف سيارات للدفاع الذاتي وتوزيع منشورات تهدد كل من يتعاون مع "قسد" وتنفيذ مجموعة من الاغتيالات والتفجيرات، حتى أن المرصد السوري تحدث عما أسماه حملة التنظيم لإحداث الفوضى والثأر عن خسارته لمناطقه في ديرالزور.

وفي سيرة التنظيم تجربة من شأنها زيادة المخاوف من موضوع عودته، إذ كان التنظيم قد تعرض لهزيمة ساحقة على يد "الصحوات" بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ ولم يبق من مقاتليه سوى بضعة مئات كانوا شبه مشردين في صحراء الأنبار. لكن التنظيم اقتنص فرصة الانسحاب الأميركي من العراق وبعض الأخطاء التي شهدها المشهد السياسي العراقي، بالإضافة إلى اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ ليعود من جديد وينمّي قدراته في وقت قياسي حتى استطاع إعلان دولة خلافته عام ٢٠١٤.

وهذا دليل على أن التطرف والإرهاب لا يكبران بقدراتهما الذاتية وحسب، بل أن التعقيدات الإقليمية والدولية والثغرات الناشئة عن التنافس بين الدول تساعد التنظيمات المتطرفة من أمثال "داعش" وغيره على النمو وتوفر لها البيئة المناسبة للبقاء على قيد الحياة.

وبعيدنا ذلك إلى الأجواء المشحونة فوق المشهد السوري، وما ترتب عليها من انشغال كافة الأطراف بالتنافس فيما بينها والصراع على مصالح مختلفة قد يكون أحدها ما أشارت إليه صحيفة "ينى شفق التركية" (في عددها الصادر يوم ١٢ أيلول) بأنه "حرب الطاقة" التي تلوح في الأفق. فهذه الأوضاع تمثل انحرافاً خطيراً عن بوصلة القتال ضد الارهاب وتنظيماته وتضع مكاسب المعارك التي تحققت ضده على المحك لاسيما أن بعض الأطراف قد تجد من مصلحتها ضخ الدماء في شرايين بعض التنظيمات الارهابية لاستخدامها ضد خصومها في المنطقة سواء حافظت على مسمياتها القديمة أم اتخذت لنفسها اسماً جديداً.

لا تأليف ولا فراغ حكومياً: الحريري يعود إلى السرايا

هيام القصيفي

لأن لا فراغ حكومياً في لبنان، ولأن حكومة العهد معلقة على المناوشات وإصرار العهد والتيار الوطني الحر على رفض مطالب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، يدرس الرئيس المكلف عودته الى السرايا الحكومية في شكل كامل لممارسة مهماته رئيساً لحكومة تصريف الأعمال

يقول أحد المسؤولين العونيين في مجلس خاص، وبارتياح ظاهر: حتى لو بقي العهد من دون حكومة لمدة أربعة أعوام، فلا مشكلة لدينا، لأننا لا نريد أن ننكسر أو نتراجع.

كان يمكن لأي سياسي أن يقفز فوق هذه العبارة، لولا كلام رئيس الجمهورية العماد ميشال عون منذ أن غادر لبنان الى ستراسبورغ، ورسم خلاله معالم المرحلة المقبلة حكومياً. طبعاً ستكون مبالغة سياسية أن يقبل رئيس الجمهورية بعهد من دون حكومة، لكن عون يتصرف فعلاً لا قولاً وحسب، وكأنه غير مستعجل في اتخاذ خطوات حاسمة في اتجاه التأليف، وخصوصاً انه اتجه الى تحديد موقعه بوضوح في المعادلة الحكومية، كطرف سياسي، إضافة الى موقعه الرئاسي. وهو ينطلق من ثابتتين: أولاً، أنه ليس في وارد أن يتخلى عن صلاحياته في تشكيل الحكومة، والتي تشمل، إضافة الى الحق الدستوري، حقه في حصة وزارية وفي تحديد أحجام الكتل الأخرى. وثانياً، أنه لن يتخلى عن كونه مؤسس التيار الوطني الحر وأباه الروحي، وراسم مستقبله السياسي، وهذا يفترض به أن يكون رأس الحربة في تعبيد الطريق أمام خليفته، من خلال الحكومة. وفي الأمرين، ينتظر، كما درجت عليه عادته في الانتظار.

في المقابل، يقوم رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري بالأمر نفسه، من زاوية مختلفة. حدد الحريري أيضاً موقعه، رافضاً التخلي عن صلاحياته مدعوماً من شارعه ومن الحرس القديم والجديد، معبراً، لأول مرة بهذا الوضوح، بواسطة كتلة المستقبل عن مآخذه ومآخذ طرفين أساسيين في النقاش الحكومي، أي الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية. لكن الحريري يريد أن يتخطى عقبة الإشكالات والتأليف المتعثر، رافضاً أن تأكل من رصيده، فيما هو ينتظر الإفراج إقليمياً ودولياً عن حكومته المنتظرة. في خلال أيام قليلة، وضع الحريري معالم حيثيته السياسية في شكل جلي: الذهاب الى لاهاي لا يعني مطلقاً الدخول في مواجهة مع حزب اللّه، لا بل إنه حرص على التمييز بدقة بين الأمرين. فالمحكمة الدولية وقراراتها لا تعني التخلي عن الحكومة وعن شراكته الحكومية مع حزب اللّه. أما ما سيحصل لاحقاً من تبعات لها علاقة بقرار المحكمة، فيتركه هو أيضاً للمستقبل.

وعدم موافقة رئيس الجمهورية على التشكيلة التي رفعها إليه، لا تعني أيضاً أن الحريري سينكفئ عن الاستمرار في مشاورات التأليف. ولكن الأهم، أن ينكفئ عن دوره كرئيس لحكومة تصريف أعمال، مستفيداً من تجارب كثيرة مر بها لبنان في حكومات مماثلة. وهذه المرة على ما يبدو يريد أيضاً الإفادة الى الحد الأقصى من الصلاحيات المعطاة له، علماً بأنه حرص في المقابل على تذكير الوزراء بمحدودية صلاحياتهم في تصريف الأعمال ووجوب الالتزام بالقانون.

لكن ما يصح على الوزراء لا يصح على رئيس الحكومة، الذي يعرف أن لا فراغ حكومياً، كما هي حال الفراغ الرئاسي. لذا يستعد لعودته الى السرايا، في شكل كامل، وليس لدواع استثنائية كما يحصل حالياً، أسوة بمن سبقوه من رؤساء حكومات تصريف الأعمال. وهو يستعجل العودة إليها قبل جلسات التشريع النيابية كي لا تفسر الجلسات على أنها تستهدفه، تماماً كما يصر الرئيس نبيه بري على عقد جلسات تشريع، بالتنسيق مع الحريري، فلا يفسرها أي طرف على أنها تستهدفه. والاثنان على توافق تام حول هذه النقطة.

يعود الحريري الى السرايا لعقد اجتماعات عمل وزارية واستئناف نشاطه كرئيس للحكومة «المستقيلة»، وفي مفكرته تفعيل الاجتماعات الوزارية في ملفات ضرورية. فبعد ملف النازحين السوريين، وملف أزمة المطار، سينتقل الى اجتماعات تتعلق بالأوضاع المعيشية كالنفايات التي عادت لتطرح بقوة على الطاولة بعدما عادت لتنتشر في شوارع بعض المدن والقرى، الى الكهرباء واشتداد وتيرة التقنين في معظم المناطق، بقوة تعادل قوة تصريحات وزير الطاقة، الأمر الذي اضطر كتلة الوفاء للمقاومة إلى مقاربة الموضوع علناً.

الاشتباك الإداري بين الاشتراكي والعهد والتيار مرشح للتصعيد أكثر حكومياً

وعودة الحريري الى السرايا تعني أمراً وحيداً، أن لا حكومة في الأمد المنظور، طالما أن المعنيين لا يزالون على مواقفهم، بخلاف كل الاجتهادات والتسريبات. القوات اللبنانية مصرة على الحقائب الأربع التي أتت ثماراً لمسار التفاوض الطويل بينها وبين الرؤساء الثلاثة، وأي كلام عن تراجعها لا يعنيها من قريب أو بعيد، وهي أوقفت التفاوض عند الحد الذي وصلت إليه خلاصة المفاوضات معها، ولا تنازل عن الحصص التي تعتبرها حقاً لها. ولا يقل موقف الاشتراكي حدة عن موقف القوات، وخصوصاً بعد الاشتباك الإداري بين الحزب والعهد والتيار معاً، وما كان يمكن أن يذلل بينهما قبل التطور الأخير، مرشح للتصعيد أكثر حكومياً. ويتعزز هذان الموقفان بتغطية غير مباشرة من الرئيس نبيه بري، الذي يذهب بدوره الى التشريع في ظل حكومة مستقيلة، بتوافق بين الرؤساء الثلاثة، تحت وطأة الحاجة الى إقرار قوانين مالية، رغم كل النقاشات الدستورية حول جواز أو عدم جواز التشريع في ظل حكومة مستقيلة.

من هنا، يطل العهد على سنته الثالثة، بما انتهى إليه عهد الرئيس ميشال سليمان، حكومة تصريف أعمال طويلة الأمد استمرت منذ استقالة الرئيس نجيب ميقاتي في آذار عام ٢٠١٣ وحتى تشكيل حكومة الرئيس تمام سلام في شباط عام ٢٠١٤، ومجلس نيابي يقوم بدوره. وفي هذه المشهدية السوداوية، وفي ظل تدهور اقتصادي وخضّات اجتماعية وبيئية وأزمات تربوية يقبل عليها اللبنانيون، يصرّ رئيس الجمهورية على أن كل ما يقال هو تشويش على العهد.